والوجود واللا امكان فانما يمتنع اشتراكهما بين كثيرين بمعنى انه يصدق على شيء حصلا فضلا عن
الاشتراك لكن في ذلك نفس تصور مفهومه هل لمفهوم فقط فالصواب جميع الاشياء فملخص الكلام ان ما حصل في العقل
فهو بحيث حصوله في العقل ان امتنع فرض صدقه على كثيرين فهو الجزئي وان لم يمتنع فهو الكلي لا يقال الكلي ان مجرد
الفرض كافيا فقد فرض الجزئي ايضا مشتركا بين كثيرين كما لا يفرض الاشتي لانا نقول ذلك فرض ممتنع وفيه فرض
ممتنع والفرق بين فان قيل التصور حصول صورة الشيء في العقل فيكون معنى قولك تصور مفهوم حصول صورة
مفهومه فيلزم ان يكون للمفهوم مفهوم قلنا حصول صورة الشيء في العقل على نوعين نوع يكون حصوله بطريق
الاصالة وهو الذي يكون حصوله بحصول نفسه كالعلم والجهل وسائر الكيفيات النفسانية وعلامته ترتب اثره
ونوع يكون حصوله بطريق التبعية وهو الذي يكون حصوله بحصول صورته لا بحصول نفسه وعلامته عدم ترتب
اثره واحد هما لا يستلزم الآخر فانا اذا تصورنا النار يحصل في العقل صورة النار لا نفسها ولهذا لا يترتب
اثرها ويحصل العلم بنفسه لا بصورته ولهذا يترتب اثره فهم قد يستلزم حصول صورة الشيء في العقل حصول
نفسه كما اذا تصورنا العلم فان تصور صورته يستلزم حصول نفسه اذ تصورا اذا اضيف الى المعاني والمفهومات
يكون من النوع الاول فيكون معنى تصور مفهوم حصول المفهوم نفسه لا صورته فلا يلزم ان يكون للمفهوم
مفهوم ووجه التسمية بالكلي والجزئي ان الكلي جزء والجزئي غالبا كالحيوان فانه جزء لكل واحد من افراد الحيوان و
كالانسان فانه جزء لكل واحد من افراده فيكون الجزئي كلا وكلية الشيء بالنسبة الى جزئياته مثلا كلية العلم
ليس بالقياس الى زيد وبكر وعمرو بل بالقياس الى علومهم فيكون ذلك الشيء منسوبا الى الكل والمنسوب
الى الكل كلي وكذلك جزئية الشيء انما هي بالنسبة الى الكلي فيكون منسوبا الى الجزء والمنسوب الى الجزء
جزئي **قال** والكلي اما ذاتي اه **اقول** الكلي اذا نسب الى ما تحته من الجزئيات فهو اما خارج عن
حقيقة ما تحته من الجزئيات او لا فان الاول فهو العرضي كالضاحك فانه خارج عن ماهية زيد وعمرو وغيرهما
من الجزئيات وان لم يكن خارجا فهو الذاتي كالانسان والحيوان فانهما ليسا بخارجين عن ماهية زيد وعمرو وغيرهما من
الجزئيات وهذا الفرق تفسير الذاتي انما يكون في فرع الذات وما ذكره الشيخ في الشفاء من ان الذاتي ما ليس
بعرضي مع تفسيم الذاتي الى النوع والجنس والفصل وقد فسر الذاتي بما يكون داخلا

والعرضي بما يكون خارجا فيتحقق الواسطة وبما يتحقق الفرق بين الذاتي والعرضي بما لا يكون داخلا يلزم كون النوع
من العرضيات فعلى كلا التقديرين لا يصح تقسيم الذاتي الى النوع والجنس والفصل فالوجه
ما تقدم لا يقال الذاتي هو المنسوب الى الذات فلا يصح ان يكون الماهية ذاتية والا يلزم انتساب
الشيء الى نفسه لانا نقول ليس كون الذاتي ذاتيا بالنسبة الى الماهية بل بالنسبة الى الاشخاص المتكثرة
بالعدد فلا يلزم ما ذكرتم وقد يقال ان هذه التسمية ليست بلغوية بل اصطلاحية فلا يرد ذلك وهذا
يقتضي ان لا يصح في اللغة اطلاق الذاتي على الماهية حقيقة وبالجملة تعريف الصرف الذاتي بما يدخل في
حقيقة جزئياته ثم تقسيمه الى النوع والجنس والفصل ليس كما ينبغي اللهم الا ان يراد من الداخل
ما ليس بخارج او يراد من الماهية الماهية المشخصة لكل واحد من الجزئيات فالماهية النوعية واحدة فيها
قال والذاتي اما مقول في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس
وهو الجنس ويسمى بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو **اقول** الذاتي اما نوع
او جنس او فصل لانه ان كان مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة اي لا يكون مقولا في جواب ما هو
بحسب الخصوصية اصلا فهو الجنس كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس فانه اذا سئل عنهما بما
يقع الحيوان في الجواب واما اذا سئل عن الانسان وحده او عن الفرس وحده فلا يقع الحيوان في
الجواب وانما الحيوان المطلق اذا يحمل الحيوان الصاهل وذلك لانه اذا سئل بما هو عن الشيء الواحد
يكون السؤال بطلب تمام الماهية المختصة به واذا سئل عن الشيئين او اكثر يكون بطلب تمام الماهية
المشتركة فما وقع جوابا للاول يجب ان يكون تمام الماهية المختصة به فما وقع جوابا للثاني يجب
ان يكون تمام الماهية المشتركة كالحيوان فانه تمام الماهية المشتركة بين الانسان والفرس فيقع في جواب
السؤال عنهما بما هما وليس تمام الماهية المختصة بواحد منهما فلا يقع في جواب السؤال عن احدهما ويرسم
الجنس بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو ولفظ الكلي مستدرك لان المقول
على كثيرين مغني عنه وقوله مقول الجنس متناول للجزئيات والكليات وقوله على
كثيرين يخرج الجزئيات وقوله مختلفين بالحقائق يخرج النوع والفصل لانهما

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)